الأمـم المتحـدة

S/PV.4207



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٠٧**

الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أنجابا	(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غانيلوف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كندا	السيد دوفال
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	هولندا	السيد كويمانز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مينتون

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/888).

00-68744

0068744

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الرابع للأمين العام بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/888)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. وطبقا للممارسة المعتادة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبدعوة من الرئيس شغل السيد إييكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء مجلس الأمن التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوثيقة S/2000/888.

ومعروض أيضا على أعضاء مجلس الأمن الوثيقة S/2000/979، التي تتضمن نصا لمشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): لا تزال كندا تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما بالنسبة للمسار الصعب لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وللمرة الثالثة يجتمع مجلس الأمن اليوم ليجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن لا يزال حتى الآن اتفاق وقف إطلاق النار الذي أنشئت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في تنفيذه، موضوع انتهاكات واسعة النطاق من قِبَل جميع الأطراف بعد مرور ما يزيد على سنة من التوقيع عليه. وتواصل هذه الأطراف ذاتها تعويق نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدون نشرها يصبح من غير المستطاع إعداد وتقديم تقارير موثوقة عن تلك الانتهاكات، ومن ثم ردعها. ولا يزال يتعين حتى الآن تنفيذ عناصر الاتفاق السياسية الرئيسية، فضلا عن عدم قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ التزامها بالمشاركة في حوار حقيقي بين الكونغوليين، ومع القوات الأجنبية، وأبرزها قوات رواندا وأوغندا، التي لا تزال باقية على التراب الكونغولي انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة.

وينبغي أن يلاحظ المجتمع الدولي، لا سيما أصدقاءنا في أفريقيا، أن مجلس الأمن قد بذل قصارى جهده لتشجيع الموقعين على اتفاق لوساكا وحضهم على تنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاق. ومنذ كانون الثاني/يناير، تم تأييد جهود

الأمين العام وممثله الخاص التي لا تعرف الكلل والجديرة بالثناء، من خلال الجلسات الخاصة التي عقدها المجلس مع الموقعين ومع اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة؛ ومن خلال البعثة التي قام بها الوفد التابع للمجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى؛ ومن خلال عدد من الجلسات الاستثنائية؛ وأخيرا، من خلال مشاركة المبعوث الخاص للأمين العام، التي تمت في حينها، وهو الفريق أول عبد السلام أبو بكر. وطوال تلك الفترة، كان المجلس على استعداد دائما لتقديم كامل دعمه عن طريق نشر قوة لحفظ السلام.

ومع ذلك، لم يغتنم الموقعون على اتفاق لوساكا فرصة مشاركة المجلس لوضع نهاية لهذا الصراع المدمر، ولقد ضاع وقت له قيمته وفقدت حياة أشخاص لا حصر لهم خلال سنة من التأخير.

ويحزنني أن أصرح بذلك، ولكن بعد التفكير في الأحداث التي جرت منذ كانون الثاني/يناير، أراني ملزما بالإحاطة علما بأن الأطراف الرئيسية في الاتفاق لم تظهر التزاما كافيا بحل الصراع بوسائل سلمية. وفي الحقيقة، إن استمرار انتشار الهجمات المتعمدة في أرجاء البلد يدل على أن القوة، لا الحوار، لا تزال هي وسيلة التفاعل المفضلة لدى الأطراف. وحتى يتم تغيير هذا الوضع، لن يتمكن مجلس الأمن إلا من فعل القليل لتحقيق الاستقرار في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو لتحريك بلدان المنطقة قدما نحو تفهم مشترك لضرورة السلام.

لا تستطيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الحاضر، نشر أفرادها في مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تدعو الحاجة إلى وجود تلك القوات. وتقع، في المقام الأول، على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن تحريك عملية السلام مرة أخرى وذلك بأن تنفذ أخيرا التزاماتها المتكررة وذلك بالسماح لبعثة منظمة الأمم المتحدة بحرية التنقل في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوجه الأكمل. ومع أن كندا على استعداد لتدعيم كافة الجهود الأخرى التي تبذلها الأمانة العامة ومجلس الأمن لإقناع السلطات الكونغولية بضرورة نشر البعثة دون عوائق، نأمل أيضا في أن يظهر حلفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك رغبتهم في أن توافق الحكومة على وجود الأمم المتحدة المفيد وأن يستخدموا نفوذهم لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع الأمانة العامة على استكشاف كل الطرق الدبلوماسية، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الرئيسية الإقليمية، لضمان تعاون الحكومة.

بيد أن المسؤولية لا تزال تقع على جميع الأطراف، لتسلم قولا وفعلا بأن وجود الأمم المتحدة ضروري ولا يمكن اعتباره وجودا ثانويا لحسابات استراتيجية. ويتعين على الموقعين على اتفاق لوساكا أن يدركوا بأن مجلس الأمن لن يوافق على عملية يكون فيها التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مع البعثة العسكرية المشتركة مسألة اختيارية أو أن يستخدم لإضفاء الشرعية على مكاسب تحققت عن طريق العدوان المسلح. ومع أن كندا تشجع الأطراف على مواصلة المناقشات الثنائية على هامش اتفاق لوساكا، فإننا نؤكد من جديد على أن الاتفاق لا يزال هو الأساس الجوهري لدعم كندا للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعرب كندا عن اعتقادها بأن مجلس الأمن والأمانة العامة قد تحليا بالصبر على نحو جدير بالثناء لتبني كل تطور إيجابي في عملية السلام أملا في التوصل إلى إحراز تقدم مفاجئ. ومن الواضح، أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما تنطوي عليه من مخاطر على البشرية، تبرر

هذا النهج المستدام. ونحن نعتقد أيضا، مع ذلك، بأن أطراف الاتفاق، بعدم رغبتهم في الالتزام التام بالعملية، يهدرون جهود المجتمع الدولي في عملية السلام.

إذا لم تمتنع الأطراف عن هذا النهج الهدام، نعتقد بأن مجلس الأمن سيتعين عليه أن يعيد النظر فيما إذا كانت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هي متوخاة الآن، هي أنجع الأدوات للمساعدة في تحقيق الاستقرار في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. الآن وقد صدر تقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي (S/2000/809) فإننا نتساءل عما إذا كان مستوى الالتزام الحالي باتفاق لوساكا يفي بمعايير خط الأساس لوجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

ومع أننا نوافق على تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة شهرين آخرين يأمل أن يتم إحراز تقدم في القريب العاجل، تعرب كندا عن اعتقادها بأنه ينبغي للمجلس أن يفكر في الافتراضات التي استنار بها حينما قرر ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن إنشائها. وبالتحديد، ينبغي أن نبحث فيما إذا كان مفهوم عمليات البعثة، الذي تكوَّن آنئذ وفقا لتصريحات الموقعين على اتفاق لوساكا بحسن النوايا، وهل يمكن الآن مواءمة ذلك مع الوضع الحرج على أرض الواقع. وتعتقد كندا كذلك بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو البلدان المساهمة بقوات، المحتملين منهم والفعليين، في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليشاركوا في هذه المناقشة، وذلك تمشيا مع الممارسة التي اعتمدت مؤخرا.

غير أننا نكرر، أنه حتى في ظل الظروف الراهنة، لا يزال هناك وقت لتنفيذ وعود لوساكا، ونطالب الأطراف مرة أخرى لتتخلى عن تكرار ضياع الفرص والالتزام بالسلام بصورة حقيقية.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة، على غرار ما صرح به كل الأعضاء الآخرين في المجلس، بقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونرغب في نشر أفرادها. وثمة طريقة للتأكد من استعداد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عقد جلسة مبكرة لأعضاء المجلس مع المساهمين بقوات لاستعراض مركز نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفهوم العمليات. ولكن، وحسبما أوضح الأمين العام في تقريره (S/2000/888)، تكمن المشكلة الحقيقية في أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير قادرة على أداء وظيفتها. لقد فشلت حتى الآن الجهود الرامية إلى تهيئة الأوضاع الصحيحة لنشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن السماح بزيادة اندفاعها أكثر من ذلك.

المجلس على وشك أن يوافق على تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة شهرين. ولا بد من إحراز تقدم خلال فترة هذين الشهرين. ويتعين على الأطراف أن تقرر ما إذا كانت ترغب في اتفاق لوساكا. فإذا كانت ترغب فيه، عليها أن تلتزم على النحو الكامل ودون تحفظات بتنفيذه، لأنه إذا لم يحدث تقدم، فسوف يتعذر الدفاع عن موقف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واحتمال خسارتنا لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو حقيقي جدا وهو ما ستكون له آثار مدمرة على جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى شعبها والمنطقة.

وعلى الدول أن تبت في الأمر. فعليها أن تقرر ما إذا كانت تريد السلم أو مواصلة خوض حرب لا يمكن أن تكسب.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالأسبانية): ستصوت جمهورية الأرجنتين لصالح مشروع القرار المعروض علينا الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ونحن نرى أن التمديد أمر ضروري بيد أننا نعتقد أن وجود البعثة، على الأقل وفقا للمفهوم الحالي للعمليات ما لا يمكن أن يمتد إلى أجل غير مسمى.

ما دامت لا توجد هناك ضمانات معقولة بشأن حرية حركة أعضاء البعثة وأمنها، وما دامت انتهاكات وقف إطلاق النار الخطيرة مستمرة، نعتقد أن من غير الممكن تنفيذ مرحلة الوزع الثانية لبعثة الأمم المتحدة. ونحن ندعو كل الأطراف إلى أن تستغل فترة الشهرين هذه لتؤكد من جديد دون لبس التزامها تجاه البعثة واتفاق لوساكا.

ونحن على قناعة بأن ليس هناك حل عسكري للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن اتفاق لوساكا يمثل الأساس الذي علينا أن نستند إليه للتوصل إلى حل دائم يحترم وحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ويراعي المصالح الأمنية المشروعة لكل الدول في منطقة البحيرات الكبرى. ومن ثم، ينبغي استكشاف كل الصيغ والبدائل المحتملة للتوصل إلى تنفيذ حقيقي لاتفاق لوساكا.

وقد قلنا ذلك من قبل، ونود أن نكرره مرة أخرى اليوم، فللأمم المتحدة دور ومسؤولية تاريخيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن النيل منهما، بيد أن لا يمكن للأمم المتحدة أن تحل محل إرادة الأطراف السياسية بأن تصنع السلام وتعيش في سلام.

السيد كويمانز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ستصوب هولندا لصالح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة شهرين.

وتمديد الولاية لفترة قصيرة إنما هو إنذار لأطراف الصراع مفاده أنه إذا ما كان للأمم المتحدة أن تواصل مشاركتها في العملية السلمية بالاستناد إلى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وهو ما نرى أنه ما زال يشكل الأساس الأسلم لحسم هذا الصراع، نتوقع من الأطراف أن تظهر التزامها الكامل بعملية لوساكا في الشهور القادمة.

وفي هذا الصدد، ندعو على وجه الخصوص حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تيسر وزع البعثة بشكل فعال وأن تلتزم بشكل كامل بالدخول في حوار مجد مع الأطراف الكونغولية وفضلا عن ذلك، تدعو هولندا الأطراف إلى البدء بسحب قواتها وأن تضع حدا لكل الهجمات العسكرية وفقا لأحكام القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

وهولندا تؤيد بقوة الأمين العام فيما يبذله من جهود للمساعدة على إحلال السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتتطلع إلى تقدمه بتوصيات بشأن مستقبل عمليات البعثة، بما فيها مفهومها لهذه العمليات.

السيد تكسيرا دا سيلفا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في شباط/فبراير الماضي، أصدر المجلس تفويضا بموجب قراره ١٢٩١ (١٩٩٩)، بشأن المرحلة الثانية لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد تسعة أشهر لا تزال الأعمال القتالية المستمرة تحول دون تنفيذ عملية حفظ السلام هذه، وبخاصة في إقليم إيكواتور، وعدم تعاون الأطراف مع الأمم المتحدة. وفي عدة مناسبات، كان على المجلس أن يذكِّر الأطراف بالتزاماتها. فقد أصر مجلس الأمن في قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المعتمد قبل أربعة أشهر على:

"أن تنسحب القوات الأوغندية والرواندية وقوات المعارضة الكونغولية المسلحة وغيرها من الجماعات المسلحة فورا وبصورة كاملة من كيسانغاني، وبطلب من جميع أطراف اتفاق وقف إطلاق النار احترام عملية جعل المدينة وضواحيها منطقة منزوعة السلاح". (١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الفقرة ٣ (أ))

والمجلس طلب أيضا إلى كل الأطراف، وبخاصة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تتعاون في وزع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو من خلال إلغاء القيود على حرية انتقال موظفيها وكفالة أمنهم. وللأسف، لم تهتم الأطراف بطلبات المجلس.

وسيقرر مجلس الأمن اليوم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة شهرين. وفرنسا والأمين العام يأملان في أن تحسن الأطراف استخدام هذا التمديد لتوضح أنها ملتزمة حقيقة بالنهوض بعملية السلام في الكونغو والرسالة التي نوجهها إلى المعتدين واضحة. فهناك أربع نقاط ترد الإشارة إليها في البيان الوارد في الوثيقة (S/PRST/2000/28) والصادر عن رؤساء الدول والحكومات الذي اعتمده مجلس الأمن في قمة أيلول/سبتمبر: وهي أولا، دعوة الدول إلى أن تتوقف عن القتال وأن تنفذ التزاماتها وفقا لاتفاق لوساكا وقرارات المجلس؛ ثانيا، الدعوة إلى التعجيل بانسحاب القوات البوروندية والرواندية وكذلك كل القوات الأجنبية الأخرى وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)؛ وثالثا، دعوة كل الأطراف الكونغولية، وبخاصة الحكومة، إلى الدخول في حوار وطني كامل؛ وأخيرا دعوة كل الأطراف إلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو لتتمكن من الانتشار.

والمعتدون تقع الآن عليهم مسؤولية اتخاذ إجراءات محددة للاستجابة إلى هذا النداء الذي وجهه إليهم مجلس الأمن على أعلى مستوى. والأمم المتحدة ليست ببديل للأطراف إذا لم تظهر هي ذاتها أية استعداد للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

ولنتذكر أيضا أن استمرار هذا الصراع، الذي يؤججه نهب الموارد الطبيعية للبلاد، قد أدى إلى نتائج مفجعة بالنسبة للشعب الكونغولي. فإن قتل المدنيين وبخاصة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدم توفر خدمات الرعاية الصحية والأغذية تعني دون شك أن الصراع في الكونغو يشكل الأزمة الإنسانية الأكثر خطورة في أفريقيا. وقد شهدت المنظمات الإنسانية والأمانة العامة مدى جسامة هذه الأزمة. فخلال عامين وصل عدد الضحايا إلى مئات الآلاف. ومما له أهمية ملحة أن ينتهي هذا الصراع.

السيد مينتون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة أيضا قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة شهرين آخرين، وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. بيد أن مما يقلل من تأييدنا لتمديد هذه الولاية قلقنا العميق بشأن عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضوء استمرار مقاومة الأطراف لتنفيذ اتفاق لوساكا.

ومن غير الممكن أن يكون هناك سلم في الكونغو ما لم تحترم الأطراف في الصراع التزاماتها المنصوص عليها في لوساكا وإلى أن تفعل ذلك. ولن يتم وزع آخر لموظفي الأمم المتحدة ما دامت المواجهات المتصاعدة بين المعتدين مستمرة.

إن الجهود الجماعية التي نبذلها لإعادة استتباب السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد زادت من

تآكلها القيود الصارمة المفروضة على موظفي بعثة الأمم المتحدة الذين تم وزعهم أصلا في المنطقة. وكما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر، لم تنفذ بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية ترتيبات مقبولة تسمح بتنقل موظفي الأمم المتحدة دون إعاقة. ولا يمكن أيضا أن يكون هناك سلام طالما ظلت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هدفا للدعاية الاستفزازية التي تتغاضى عنها الحكومة الكونغولية.

ولا يمكن كذلك معالجة الحالة الإنسانية الحرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو سليم رغم جهودنا الجماعية ما دامت الوكالات الإنسانية محرومة من الأمان ومن حرية الوصول إلى جميع المناطق، بما فيها الجزء الشرقي من البلد. ولا يمكن توصيل المساعدات الطارئة إلى الـ ١,٨ مليون نسمة من الكونغوليين المشردين من ديارهم، أو إلى الـ ١٦ مليون نسمة ممن هم بحاجة ماسة إلى الأغذية من أجل البقاء. ويجب على جميع الأطراف المتحاربة في الكونغو أن تسمح بإمكانية الوصول الآمن والكامل والفوري لجميع العاملين في المجال الإنساني منعا لاستمرار المعاناة والمآسي الإنسانية.

وليس لدينا إلا ٦٠ يوما نجدد خلالها جهودنا الرامية إلى تشجيع التزام الأطراف من جديد بإقرار السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا استمرت جهود إعاقة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذا أخفقت الأطراف في إثبات التزامها بعملية السلام، فلن يكون أمامنا من خيار إلا أن نستعرض عن كثب جدوى وهدف استمرار وجود الأمم المتحدة على النحو المحدد في المفهوم الحالي لعمليات بعثة الأمم المتحدة. ولهذا، نطالب جميع الأطراف بأن تستخدم هذا التمديد القصير الأجل للبعثة لكي تبدأ عملية السلام من جديد، ولكي تبرهن على التزامها القاطع بتحقيق الاستقرار من جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2000/979.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٢٣ (٢٠٠٠).

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.